التي كانت تطبق على الضفة الغربية وتمثلت في وضع العراقيل والعقبات امام نشوء اية مؤسسات اقتصادية كالمشاريع او المؤسسات الانتاجية البسيطة . لذلك فقد سهل على المحتلين الصهاينة ان يطبقوا سياسة الدمج الاقتصادي خصوصا وان الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد على صناعة حديثة ورؤوس أموال ضخمة تتدفق من الشركات الاحتكارية سواء من الولايات المتحدة الاميركية او اوروبا الغربية ، نتيجة للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الاسرائيلي وشركات الاحتكار العالمية .

ومن هنا فقد سهل على الصناعة الاسرائيلية ان تمد نفوذها الى ارضنا المحتلة ولم تستطع صناعتنا البسيطة ان تقف في وجهها . لذلك نشأ العديد من الورشات البسيطة الملحقة بالشركات والمؤسسات الاسرائيلية وبشكل خاص في مجال البناء . مثلا معامل الطوب والبلاط والحجارة ، يضاف الى ذلك العديد من الورشات الملحقة بصناعات الملابس الاسرائيلية ، وكذلك الاحذية والموبيليا وكافة الصناعات الخفيفة التي سهل الحاقها بالشركات والمؤسسات الاسرائيلية . وحملة الالحاق هذه والتبعية، تهيىء المجال للشركات والمؤسسات الاسرائيلية بأن تجني أرباحا طائلة نتيجة رخص الايدي العاملة العربية بالنسبة لاجور الايدي العاملة اليهودية .

وفي مجال الزراعة طبقت نفس السياسة الالحاقية . فزراعتنا التي تستخدم أساليب بدائية بسيطة لم تستطع ان تزاحم الزراعة الاسرائيلية التي تعتمد على الاساليب الحديثة والتي تتمتع بحماية جمركية من سلطات الاحتلال ، الى جانب اساليب الدعم المتعددة التي تقدم لها . وهكذا فنتيجة لسياسة التمييز بالنسبة لزراعتنا ضربت المنتجات الزراعية في الارض المحتلة وهذا أدى الى تعطيل فلاحة مساحات واسعة من الارض المحتلة مما يهيء المجال امام المحتلين للاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي العربية .

وفي مجال التجارة ايضا ،فان الارض المحتلة اصبحت سوقا مفتوحة للبضائع الاسرائيلية . حتى الاستيراد من الخارج يتم عن طريق الوكلاء الاسرائيليين . والوكلاء العرب هم أيضا في حالة تبعية . ومن هنا فان المحتلين يجنون ارباحا كبيرة نتيجة للسوق التي فتح امامهم . وتقدر الاحصائيات خصوصا في السنوات السابقة لعام ١٩٧٠ ان ارباح التجار الاسرائيليين من الاسواق العربية تزيد على ٩٠ مليون دولار . والتجار العرب لا يترك لهم الا قسط بسيط من الربح لان حصة الاسد تذهب الى التجار الاسرائيليين .

وأخطر جانب في سياسة الالحاق والدمج الاقتصادي هو تشغيل عشرات الالوف من العمال العرب في المشاريع الاسرائيلية ، بسبب البطالة الواسعة النطاق في ارضنا المحتلة ونتيجة تدني المستوى الاقتصادي فقد استطاعت الصناعة والزراعة الاسرائيلية استيعاب أعداد كبيرة من الايدي العاملة العربية ، والاحصائيات الاسرائيلية الرسمية تقدر عدد العمال العرب الذين يشتغلون مباشرة في المؤسسات الاسرائيلية بما يزيد على ٦٠ — ٧٠ الف عامل . واذا اخذنا في الاعتبار العمال الذين يشتغلون في الورشات والمشاغل الملحقة بالاقتصاد الاسرائيلي فأن عدد العمال الذين يشتغلون لحساب الشركات الاسرائيلية يزيد على المئتي الف عامل ويتخذ المحتلون الصهاينة من هذه القضية ، قضية تشغيل العمال العرب في المؤسسات والشركات الاسرائيلية مادة خصبة لدعاياتهم ومزاعمهم بأنهم أمنوا لعمالنا فرص العمل ورفعوا مستوى حياتهم بحيث أصبحوا يعيشون في بحبوحة ! مما أدى ، حسب مزاعمهم ، الى تخدير العمال واضعاف مشاعرهم الوطنية وابعادهم عن ساحة النضال والمقاومة ضد الاحتلال .

ولكن الوقائع تكشف زيف هذه المزاعم وتظهر مدى الاستغلال والتمييز والحرمان